

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ
١٩٨٣/١٠/١٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وايطاليا والخاصة بإنهاء
العمل بترتيبات الدفع المتعلقة باتفاق التعويضات المبرم مع ايطاليا
بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٢ بين حكومتى
جمهورية مصر العربية وايطاليا والساعمة بإنهاء العمل بترتيبات الدفع المتعلقة باتفاق
التعويضات المبرم مع ايطاليا بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤ (٢٧ فبراير سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

بالإشارة إلى الاتفاقية السارية الخاصة بالتعويض عن المصالح الإيطالية في مصر والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا .

تقبل الحكومة الإيطالية ابتداء من أول نوفمبر ١٩٨٣ إقفال الحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي المصري باسم مؤسسة النقد الإيطالية (يوفيكو) ويستثنى من ذلك الحساب الفرعى (سياحة) الذى يبلغ رصيده الحالى ٣٨٦٨٤ جنها مصرى والذى سيستخدم فى الاغراض المذكورة فى الاتفاقية المشار إليها بعاليه ويتم إقفال بعد استنفاد رصيده .

أخذاً فى الاعتبار أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية سوف تحول إلى إيطاليا ما تبقى من تعويضات لم تحول بعد على أساس الاتفاقية المشار إليها بعاليه .

يشرفنى أن أقترح اعتبار هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقية بين الحكومتين تسرى مبدئياً من تاريخ التوقيع ونهائياً من التاريخ الذى ستقوم فيه كل من الحكومتين بإبلاغ الأخرى بإتمام الإجراءات الدستورية .

سأكون ممتناً إذا أكدتم سعادتكم موافقة حكومتكم على مضمون هذا الخطاب .

وأتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ما

صاحب السعادة

السفير

اليوجو فريدا

الدكتور / وجيه محمد شندى

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

تشرفت باستلام خطاب معادتكم اليوم والذي ينص على الآتي :

« بالإشارة إلى الاتفاقية السارية الخاصة بالتعويض عن المصالح الإيطالية في مصر والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا .

تقبل الخ، الإيطالية ابتداء من أول نوفمبر ١٩٨٣ إقفال الحسابات المفتوحة لدى البنك المرمي المعنى باسم « مؤسسة النقد الإيطالية (يوفيكو) ويستثنى من ذلك الحساب الفرعي (سي سي) لدى بينغ وصيده الحالي ٣٨٦٨٤ جم والذي يستخدم في الأغراض المذكورة في الاتفاقية المشار إليها ، ويتم إقفاله بعد استنفاد رصيده .

أخذاً و الاعتبار أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية سوف تحول إلى إيطاليا ما تبقى من تعويضات لم تحول مد على أساس الاتفاقية المشار إليها بحاليه .

يشرون أرفق اعتبار هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقية بين الحكومتين تسرى مبدئياً من تاريخ التوقيع ونهائياً من التاريخ الذي ستقوم فيه كل من الحكومتين بإبلاغ الأخرى بآام الإجراءات الدستورية .

سأكون نشا إذا اكدتم معادتكم موافقة حكومتكم على مضمون هذا الخطاب .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

يشرفني ان أسألكم بقول حكومة جمهورية مصر العربية لهذه المقترحات وأن هذه الخطابات المتبادلة تعتبر من الناحية الدستورية اتفاقية بين الحكومتين .

تقبلوا سعادتكم عظيم تمحياتي واحترامي ما

وزير الاستثمار والتعاون الدولي

دكتور/ وجيه محمد شندى

صاحب السعادة اليوجو فريدا

السكرير الايطالى بالقاهرة

القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

بالإشارة إلى الاتفاقية الخاصة بالتمويض عن المصالح الإيطالية في مصر والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا .

وبالإشارة إلى الخطابات المتبادلة اليوم والخاصة بمستحقات الرعايا الإيطاليين .
يشرفني أن أقترح بأن تتعهد الحكومة المصرية بتحويل هذه المستحقات مباشرة لمستحقيها في إيطاليا بالليرة الإيطالية أو بأية عملة حرة أخرى وبسعر صرف قدره كل اجم يعادل ٢,٣ دولار أمريكي .

وستقوم السلطات المصرية المختصة بإبلاغ السفارة الإيطالية بالقاهرة بتلك التحويلات .

كما يشرفني إبلاغ سعادتكم بأن النظام الموضح بالاتفاقية أشار إليها الخاص بتسوية ٣٠٪ من قيمة الواردات من البضائع المصرية لايطاليا (باستثناء القطن الخام والأرز والبتروول) لن يطبق اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٨٣

يشرفني أن أقترح اعتبار هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقية بين الحكومتين تسرى مبدئياً من تاريخ التوقيع ونهايتها من التاريخ الذي ستقوم فيه كل من الحكومتين بإبلاغ الأخرى بإتمام الإجراءات الدستورية .

سأكون ممثناً إذا أكدتم سعادتكم موافقة حكومتكم على مضمون هذا الخطاب .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري .

السفير

صاحب السعادة

اليوجوفريدا

الدكتور/ مصطفى كامل السعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

(وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ٨ شارع عدلى بالقاهرة)

القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

تشرفت باستلام خطاب سعادتكم اليوم والذي ينص على الآتي :

” بالإشارة إلى الاتفاقية الخاصة بالتعويض عن المصالح الإيطالية في مصر والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إيطاليا، وبالإشارة إلى الخطابات المتبادلة اليوم والخاصة بمستحقات الرعايا الإيطاليين ، يشرفني أن أقترح بأن تتعهد الحكومة المصرية بتحويل هذه المستحقات مباشرة لمستحقيها في إيطاليا بالليرة الإيطالية أو بأية عملة حرة أخرى وبسعر صرف قدره كل ١ جم يعادل ٢,٣ دولار أمريكي .

وستقوم السلطات المصرية المختصة بإبلاغ السفارة الإيطالية بالقاهرة بتلك التحويلات كما يشرفني إبلاغ سعادتكم بأن النظام الموضح بالاتفاقية المشار إليها الخاص بتسوية ٣٠٪ من قيمة الواردات من البضائع المصرية لإيطاليا (باستثناء القطن الخام والأرز والبتروك) لن يطبق اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٨٣

يشرفني ان أقترح اعتبار هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقية بين الحكومتين تسمى مبدئياً من تاريخ التوقيع ونهائياً من التاريخ الذي ستقوم فيه كل من الحكومتين بإبلاغ الأخرى باتمام الإجراءات الدستورية .

سأكون ممتناً إذا أكدتم سعادتكم موافقة حكومتكم على مضمون هذا الخطاب .

وأتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري “ .

يشرفني أن إبلاغكم بقبول حكومة جمهورية مصر العربية لهذه المنزحات وأن هذه الخطابات المتبادلة تعتبر من الناحية الدستورية اتفاقية بين الحكومتين .

وتقبلوا سعادتكم عظيم تحياتي واحترامي

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

دكتور / مصطفى السعيد

صاحب السعادة / اليوجوفريدا

السفير الإيطالي بالقاهرة

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وايطاليا والخاصة بإنهاء العمل بترتيبات الدفع المتعلقة باتفاق التعويضات المبرم مع ايطاليا بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٥ ؛

وموافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٤ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/٢/٨٤ ؛

قررو :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وايطاليا والخاصة بإنهاء العمل بترتيبات الدفع المتعلقة باتفاق التعويضات المبرم مع ايطاليا بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٥ ؛

ويعمل بها اعتبارا من ٢٢/٣/١٩٨٦ .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد